مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة القصيم، المجلد (٥)، العدد (١)، ص ص ١٧٩-٢١٧، (محرم ١٤٣٣هـ/ نوفمبر ٢٠١١)

الأسس النظرية والمؤشرات الإمبيريقية للجودة الاجتماعية
دراسة استطلاعية

د. حمدي علي أحمد علي
أستاذ مساعد علم الاجتماع، جامعة القصيم

(قُدم للنشر في ١٤٣٢/٦/١٤هـ، وقبل للنشر في ١٤٣٢/٧/١٧هـ)

ملخص البحث. تهدف الدراسة من خلال نموذج البحث الاستطلاعي إلى تقديم صورة واضحة وشاملة لطبيعة، وأهمية مفهوم الجودة الاجتماعية باعتباره مفهوماً سوسيولوجياً حديثاً يمكن أن يستخدم بوصفه أداة تحليلية وإطاراً منهجياً يتم من خلاله تقييم ونقد السياسة الاجتماعية، بل ويقدم رؤية جديدة وضرورية لتحقيق مجتمع عادل ومتكامل ومتماسك. فهو دليل عمل معياري لصياغة السياسة الاجتماعية، يتضمن مجموعة من الأبعاد النظرية، والمؤشرات الإمبيريقية التي تصف وتفسر جودة الحياة في المجتمع بشكل كلي بعيداً عن الإدراك الذاتي والفردي لها.

ولتحقيق هدف الدراسة تم إجراء مسحٍ للتراث باعتباره أحد إجراءات البحث الاستطلاعي، وذلك للدراسات والمقالات والدوريات العلمية التي أتيحت للباحث من خلال شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) حول الموضوع.

كلمات افتتاحية: الجودة الاجتماعية – التماسك الاجتماعي – التمكين الاجتماعي – الاندماج الاجتماعي – الأمن الاجتماعي والاقتصادي.

مقدمة

شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين إنتاجية عالية في الأفكار والمفاهيم والنظريات المرتبطة بنظم وقضايا الرفاهية والتنمية مثل؛ الأمن الإنساني Human Security، الاستبعاد/ الاندماج الاجتماعي Social Exclusion / inclusion، التمكين الاجتماعي Social Empowerment، الكرامة الإنسانية Human Dignity، المساواة Equality، العدالة الاجتماعية Social Justice، وحقوق الإنسان Human Rights، المواطنة Citizenship والاستدامة الاجتماعية Social Sustainability.

ومن بين تلك المفاهيم برز مفهوم الجودة الاجتماعية Social Quality في أواخر التسعينيات من القرن العشرين، باعتباره مفهوم شامل لكافة المفاهيم السابقة. بحيث أصبح ينظر إليه كنظرية ومدخل جديد يمس جوانب هامة مرتبطة بظروف الحياة اليومية للأفراد في المجتمعات.

إن مفهوم "الجودة الاجتماعية" S.Q أصبح يستخدم الآن وبشكل متزايد من قبل الأكاديميين وواضعي السياسة الاجتماعية، حيث اكتسب أهمية منذ ظهوره باعتباره منظوراً جديداً يهتم بفهم الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية والثقافية للوجود الإنساني Human Existenc، بل ودليل عمل معيارياً Normative Guideline لصياغة السياسة الاجتماعية. فالجودة الاجتماعية مفهوم يستخدم الآن معياراً Standard لتقييم التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات، بل وإطاراً تحليلياً ومنهجياً يمكن من خلاله نقد وتقييم السياسة الاجتماعية، هدفه الأساسي قياس إلى أي مدى تستطيع المجتمعات تدعيم وتعزيز مشاركة مواطنيها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في ظل ظروف الحياة بهدف تدعيم وتعزيز رفاهيتهم.

من ناحية أخرى، ينظر البعض إلى مفهوم "الجودة الاجتماعية" باعتباره بعداً لسياسة راديكالية Radical Policy، ظهر داخل البلدان الأوروبية، يهتم بالبعد الاجتماعي والعدالة الاجتماعية. من ناحية ثالثة، لا ينظر إلى مفهوم "الجودة الاجتماعية" باعتباره مفهوماً متماسكاً ومتسقاً لتقييم السياسة الاجتماعية فقط، ولكنه أيضاً "بناء عقلاني" Rational Construction وشامل يصف ويفسر جودة الحياة في المجتمع.

وبناء على ما سبق، تسعى الدراسة الراهنة إلى تقديم إسهام متواضع للاقتراب من مفهوم الجودة الاجتماعية، وأيضاً تقديم صورة واضحة وشاملة لأهمية وطبيعة وأبعاد هذا المفهوم باعتباره مفهوماً سوسيولوجياً حديثاً، بالإضافة إلى تحديد العوامل التي أدت إلى ظهوره وأخيراً الأبعاد النظرية والمؤشرات الامبيريقية التي تستخدم لتحقيق وقياس وتقييم الجودة الاجتماعية في المجتمع.

وتعد الدراسة الراهنة - في ضوء الهدف الذي تسعى إليه - واحدة من البحوث الاستطلاعية Exploratory، تلك البحوث التي من بين أهدافها توضيح بعض المفهومات Concepts وزيادة إلفة الباحثين بها، بالإضافة إلى تحديد موضوعات يرغب الباحثون إجراء دراسات مستقبلية حولها. فمثل هذا النوع من البحوث يكتسب أهمية عندما لا يتوافر حول موضوع الدراسة القدر الكافي من المعرفة.

ولتحقيق أهداف الدراسة الراهنة، فقد أجرى الباحث مسحاً الكترونياً للتراث باعتباره أحد الإجراءات المنهجية للبحث الاستطلاعي وذلك للدوريات العلمية، والدراسات والبحوث والمقالات التي أتيحت للباحث من خلال شبكة المعلومات العالمية حول الموضوع.

وفي ضوء هدف الدراسة، فقد تم تقسيم الدراسة إلى عدة أقسام؛ تتناول الأولى منها تحديد ماهية مفهوم الجودة الاجتماعية وطبيعته، وعرض القسم الثاني للخلفية التاريخية لنشأة مفهوم الجودة الاجتماعية، بينما اهتم القسم الثالث بتحديد القوى الدافعة وراء ظهور مفهوم الجودة الاجتماعية، وخصص القسم الرابع لعرض الأبعاد النظرية للجودة الاجتماعية.

واختتمت الدراسة بخاتمة تضمنت مجموعة من الاستخلاصات حول طبيعة مفهوم الجودة الاجتماعية وأبعاده وأهميته، ثم قائمة المراجع التي تم الاعتماد عليها في الدراسة. والحق بالدراسة المؤشرات الأمبيريقية لقياس وتقييم الجودة الاجتماعية بأبعادها المختلفة تضمنت المجالات الرئيسية والفرعية لكل بعد من أبعادها ومؤشرات قياسها.

أولاً: ماهية مفهوم "الجودة الاجتماعية" وطبيعته

برز مفهوم "الجودة الاجتماعية" Social Quality ليس باعتباره "هدفاً" Goal للسياسة الاجتماعية Social Policy فقط، ولكن أيضاً للسياسات الاقتصادية والبيئية المناسبة من أجل تحقيق السعادة والرفاهية الإنسانية Human Wellbeing وتحقيق مجتمع عادل ومتماسك Cohesive and Equitable. ولهذا ينظر إليه باعتباره – على حد تعبير أوجاوا T. Ogawa "ترياقاً إنسانياً" Humanistic Antidote للممارسة الكلية والهادفة من أجل تحقيق مجتمع عادل في جودة الحياة. [١]

إن مفهوم "الجودة الاجتماعية" S.Q – كمفهوم نظري – له أسس سوسيولوجية، يختلف عن المفهوم السيكولوجي "جودة الحياة" Quality Of Life والذي يركز ويعبر أساساً على شعور الأفراد بالسعادة والرضا الذاتي عن الحياة، فمفهوم "الجودة الاجتماعية" يهتم أساساً بطبيعة المجتمع وقدرته على إقامة النظم الاجتماعية التي تدعم رفاهية مواطنيها. وهو من ناحية أخرى، يعد إطاراً تحليلياً ومنهجياً Methodological & Analytical Framework يمكن من خلاله نقد وتقييم السياسة الاجتماعية ودورها في تدعيم التماسك والتكامل الاجتماعي Social Cohesion في المجتمع، وأيضاً إطاراً نظرياً لفهم المشكلات والتناقضات المجتمعية. [٢، ص٢] فالجودة الاجتماعية – كما يشير هيرمان Peter Herrmann – مفهوم لا يهتم أساساً بالسياسة الاجتماعية كموضوع يركز على المشكلات الاجتماعية ووضع التدابير اللازمة لمواجهتها، ولكنه – على العكس – مدخل لرؤية جديدة وضرورية لتحقيق مجتمع متكامل Integrated Society. [٣، ص١٣٧]

وفي ضوء هذا، يعرف "بيك ومايسن" W. Beck & L. Van der Maesen "مفهوم الجودة الاجتماعية" بأنه: [٤، ص٦-٧]

"المدى الذي يستطيع فيه المواطنون المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعاتهم تحت الظروف التي تعزز وتدعم رفاهيتهم وقدراتهم الفردية".

وعليه يعرف مجتمع الجودة بأنه: "المجتمع الذي يكون قادراً على تعزيز وتدعيم أعضائه ليستطيعوا المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية". [٤، ص٦-٧]

إن مفهوم "الجودة الاجتماعية" بهذا المعنى – كما يشير برودي R. Prodi مفهوم يتجاوز مفهوم النمو الاقتصادي إلى إعطاء المواطنين دوراً رئيسياً في تحقيق الذات وتشكيل الهويات الجمعية Collective Identities. [٤، ص٢] ولهذا ينظر إلى مفهوم "الجودة الاجتماعية" على أنه وظيفة لخفض التوتر المستمر بين عملية الإدراك الذاتي الفردي Individual Self - Realization للعالم الاجتماعي والمشاركة في الحياة اليومية.

ولهذا، يستخدم مفهوم "الجودة الاجتماعية" كمعيار Standard يتم من خلاله قياس مدى تحقيق جودة الحياة اليومية للمواطنين بمستوى مقبول يتجاوز مفهوم الحاجات الأساسية Basic Needs. ولذلك يُعد مفهوم "الجودة الاجتماعية" انعكاساً لمفهوم المواطنة Citizenship عند "مارشال" T. Marshall. [٥، ص٤] وهو من ناحية أخرى، يتضمن – كما يشير تيربورن G. Therborn – توجه تنموي نحو التنمية من أسفل يرتبط بمستوى العدالة الاجتماعية والظروف المعيشية التي يعيش فيها الأفراد وعلاقة ذلك بالتماسك الاجتماعي Social Cohesion والاندماج الاجتماعي Social Inclusion. [٤، ص٣]

وعليه، يمكن من خلال مفهوم "الجودة الاجتماعية" تحديد نمط المجتمع الذي يستطيع تحقيق أقصى درجة لرفاهية المواطنين، أو بمعنى آخر تحديد الضرورات التي تساعد في تمكينهم وتنمية قدراتهم Capabilities وذلك من خلال توفير السياق الاجتماعي والاقتصادي Socio-economic context المناسب الذي يمنحهم أقصى فرصة لتنمية قدراتهم من أجل المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمجتمعاتهم. ولهذا، فإن المجتمعات الحديثة – كما يشير "بيك" Beck - عليها تقديم مزيد من فرص الاختيارات تقدم للمواطنين ليستطيعوا خلالها تحديد اهتماماتهم وتطوير رؤيتهم الخاصة وتساعدهم على التخطيط واتخاذ

الترتيبات اللازمة من أجل مستقبل أفضل بما يساعد على تحقيق مجتمع منصف وعادل Equitable. [٤، ص٢٤٦] [٦، ص٥]

ثانياً: الخلفية التاريخية لنشأة مفهوم الجودة الاجتماعية

يرجع ظهور مفهوم "الجودة الاجتماعية" إلى بداية التسعينيات من القرن العشرين من خلال سلسلة متتابعة من الاجتماعات العلمية والسياسية عقدت في أوروبا، حيث انعقد الاجتماع الأول لمجموعة من الخبراء في أمستردام عام ١٩٩٠ لدراسة تأثير عمليات التحول الاجتماعي والاقتصادي في أوروبا ونتائجها على جودة حياة المواطنين، وانعقد اللقاء الثاني عام ١٩٩٣م لدراسة أسباب عدم المساواة الاجتماعية Social Inequality والملاحظات التي تم رصدها في مجال الاستبعاد الاجتماعي Social Exclusion لفئة كبار السن، وأيضاً العلاقة غير المتكافئة بين السياسة الاقتصادية Economic Policy والسياسة الاجتماعية Social Policy والاتجاه المتزايد داخل البلدان الأوروبية للاعتماد على المؤشرات الاقتصادية لتحديد وتقييم جودة الحياة من ناحية أخرى. [٤، ص١]

لقد تبلور مفهوم "الجودة الاجتماعية" Social Quality – لأول مرة – كمفهوم سوسيولوجي - يتم من خلالِهِ التأكيد على البعد الاجتماعي Social Diminsion من خلال مبادرة أطلقها الاتحاد الأوروبي European Union تحت الرئاسة الهولندية عام ١٩٩٧م – باعتباره نقطة التقاء بين دول الاتحاد الأوروبي من خلال اجتماع عقده (٧٤) من الأكاديميين والخبراء في ميادين السياسة الاجتماعية وعلم الاجتماع والعلوم السياسية والاقتصادية وانتقادهم للاتجاه السائد والمتبع داخل تلك البلدان الذي يعتمد على المقاييس الاقتصادية لتحديد جودة الحياة داخل المجتمعات. فأدوات مثل الدخل القومي والناتج المحلي أدّت إلى إهمال Downgrading العناصر الاجتماعية والثقافية والتي تُعد ذات أهمية في الرفاهية الفردية والمجتمعية [٧، ص٢]، حيث تم إعلان هذا المفهوم باعتباره مفهوماً ينطوي على فكرة عامة هي تحسين النظام الاجتماعي من أجل تحقيق جودة حياة أفضل لجميع أفراد المجتمع في إطار العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

وخلال سنتين من ظهور وإعلان هذا المفهوم بدأت دول الاتحاد الأوروبي تمارسه وتستخدمه بفعالية، حيث تم إدراجه في التقارير الاجتماعية Social Reports. من ناحية أخرى، لم يقتصر استخدام هذا المفهوم على بلدان الاتحاد الأوروبي فقط، بل اتسع نطاق تطبيقه. فحديثاً تم استخدام وتطبيق مفهوم "الجودة الاجتماعية" في بلدان وأقاليم غير أوروبية مثل دول شرق آسيا وهونج كونج، كاستجابة للأهمية المتزايدة التي حققها هذا المفهوم. [٨، ص٢٨]

لقد برز مفهوم "الجودة الاجتماعية" كتركيب اجتماعي Social Construction يستخدم لتقييم جودة الحياة لأفراد المجتمع وذلك بالتأكيد على ضرورة وجود سياسة اجتماعية تدعم وجود مجتمع قابل للحياة، سياسة اجتماعية تصون الكرامة الإنسانية، وتحقق العدالة الاجتماعية، وتعزز التمكين والتضامن الاجتماعي لأفراده.

وخلال السنوات العشر الماضية، ظهر العديد من الإصدارات والمؤلفات في "الجودة الاجتماعية" منها دراسة "بيك وفان درمايسن Beck & Maesen" وآخرون (٢٠٠١-٢٠٠٧)، ودراسة "دافيد فيليبس David Phillips" عام (٢٠٠٨)، ودراسة "آلان والكر Allan Walker ومايسن Maesen عام (٢٠٠٤، ٢٠٠٩)، ودراسة "بيتر هيرمان Peter Herrman" عام (٢٠٠٨)، ودراسة "يتزاك بيرمان Yitzhak Berman" عام (٢٠٠٣، ٢٠٠٧)، وإصدار خاص لمجلة التنمية والمجتمع Development and Society عام (٢٠٠٩) يتناول قضية ومفهوم الجودة الاجتماعية، وتوّج هذا الزخم للمؤلفات بإصدار المجلة الأوروبية للجودة الاجتماعية The European Journal of Social Quality.

لقد طرحت هذه الدراسات العديد من القضايا المرتبطة بالجودة الاجتماعية، ومن هذه القضايا دور الجودة الاجتماعية في خلق مجتمع متناغم homonious ، ودور الجودة الاجتماعية في تحقيق الاستدامة والرفاهية والعدالة الاجتماعية. كذلك التأكيد على فكرة الشفافية transparency كعامل رئيسي في تحسين التماسك الاجتماعي باعتباره بعداً للجودة االاجتماعية، طرحت أيضاً علاقة الايديولوجية بأبعاد الجودة الاجتماعية. ومن بين القضايا التي طرحتها أيضاً دور ومركزية "الثقة"

trust باعتبارها أحد عناصر التماسك الاجتماعي في تدعيم الجودة الاجتماعية وعلاقة ذلك بتحقيق السعادة والرفاهية. كذلك طرحت تلك الدراسات دور الجودة الاجتماعية في تحقيق الرضا عن الحياة life satisfaction وأخيراً العلاقة الوثيقة بين مجتمع الجودة والمواطنة، وعلاقة مجتمع الجودة برأس المال الاجتماعي. *

ثالثاً: القوى الدافعة لظهور مفهوم الجودة الاجتماعية

لكي ندرك طبيعة مفهوم "الجودة الاجتماعية" إدراكاً كاملاً فمن الضروري فهم القوى التي أدّت إلى نشأته وظهوره. وهنا يمكن التمييز بين أربع قوى كان لها دور فعال في ظهور هذا المفهوم نشير إليها فيما يلي:

أ) من الناحية الأنطولوجية Ontological

إن نشأة وميلاد مفهوم "الجودة الاجتماعية" جاء استجابة لمواجهة سيطرة النزعة الفردية Individualism ** وتلاشى مفهوم "اجتماعي" Social داخل المجتمع مع التحول من الحداثة Modernity إلى ما بعد الحداثة Post – Modernity. فالتحول الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي أفرزته ما بعد الحداثة قد تسبب في تغريب مفهوم "اجتماعي"، بل أدى إلى تلاشيه. هذا بالإضافة إلى ظهور مفاهيم مثل "جودة الحياة" Quality of Life والرفاهية الذاتية Self – Wellbeing، والسعادة الفردية Individual Happiness وأسلوب الحياة الفردية Individual Life Style والنظر إلى الأفراد باعتبارهم أفراداً مستقلين بعيداً عن اعتبارهم جماعات ومجتمعات. [٩، ص٢١٤]

لقد ظهر مفهوم "الجودة الاجتماعية" ليعيد التفكير في مقولة "اجتماعي" والتأكيد على أن الأفراد كائنات اجتماعية. ولهذا، فإن مفهوم "اجتماعي" هو مفهوم رئيسي في الجودة الاجتماعية. وهنا يعرف "بيك وماسين Beck & Maesen" أن ما هو اجتماعي في الجودة الاجتماعية هو "نتاج للعمليات المتغيرة والمتسقة التي يدرك من خلالها أفراد المجتمع أنفسهم باعتبارهم كائنات اجتماعية متفاعلة بدلاً من كونهم عوامل اقتصادية منعزلة" ويتم ذلك من خلال العلاقة الجدلية Dialectic بين

الإدراك الذاتي Self – Realization للعالم الاجتماعي وتلك العمليات التي تشكل الهويات الجمعية Collective Identities، هذا الإدراك الذاتي – كما يشير هونز Honneth – يعتمد على التقدير الاجتماعي Social Recognition الذي يتحدد من خلال طبيعة البناء الاجتماعي ومؤسساته من ناحية وظروف الحياة اليومية من ناحية أخرى. [١٠، ص٧]

ولذلك برز البعد "الاجتماعي" كأساس في كل "العوامل الشرطية" Conditional Factors التي وضعها "بيك ومايسن" W. Beck & Maesen شروطاً لتحقيق الجودة الاجتماعية والتي سيتم عرضها في صفحات قادمة.

إن تحقيق الجودة الاجتماعية بناء على هذا البعد "اجتماعي" من شأنه أن يسهم في خلق مجتمع صحي Healthy Society يتميز بالعدالة والإنصاف Equitability وتحقيق الاستدامة Sustainability وأخيراً يمنح القدرة على الحياة Live ability.

ب) من الناحية المنهجية Methodological

إن مفهوم "الجودة الاجتماعية" ظهر نتيجة لعدم كفاية الأدوات والمفاهيم المستخدمة في إعطاء إطار ومعنى وتفسير للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي حدثت على الصعيد العالمي، وكيف تؤثر هذه التحولات على حياة الأفراد، الأمر الذي ترتب عليه عدم وجود أدوات منهجية لتحليل تلك التحولات transformations وتأثيرها على الحياة اليومية.

من ناحية أخرى، شهد التراث السوسيولوجي في السنوات الأخيرة توسعاً في استخدام المؤشرات والإحصاءات الاجتماعية من قبل واضعي السياسة، وخاصة المرتبطة بموضوعات مثل الفقر وجودة الحياة والرفاهية والاندماج الاجتماعي والحقوق الإنسانية، ومثل هذه الإحصاءات تدعم – كما يرى البعض – تجزئة السياسة العامة بشكل أدى إلى وجود مشكلة في الطريقة التي يدرك بها المواطنون ماذا يحدث في المجتمع.

ولهذا، ظهر مفهوم "الجودة الاجتماعية" كمدخل للتغلب على هذه التجزئة والانقسام بين عناصر السياسة الاجتماعية والسياسة الاقتصادية، بحيث أصبح مفهوم "الجودة الاجتماعية" مفهوم شامل يشمل كل القضايا والموضوعات المرتبطة بالحياة اليومية للأفراد، مفهوم ذو أسس نظرية Theoretical Grounded يربط كل السياسات معاً، بالإضافة إلى استخدامه كأداة تحليلية Analytical Tool يمكن من خلاله فهم المجتمع وحركة التغير الذي يحدث فيه. فمثلاً، يمكن تحليل مخرجات سياسة التعليم أو سياسات الرعاية الصحية في ضوء مفهوم "الجودة الاجتماعية" لمعرفة المدى الذي تؤثر فيه هذه السياسات على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين ومدى تماسكهم واندماجهم وتمكينهم اجتماعياً. [٩، ص٢١٦]

ج) الدافع السوسيولوجي Sociological

يعد الدافع السوسيولوجي أكثر الدوافع وراء ظهور مفهوم "الجودة الاجتماعية" وبوجه خاص يتحدد هذا الدافع في العلاقة غير المتكافئة والمتساوية والخلل الوظيفي بين السياسة الاقتصادية والسياسة

الاجتماعية. فالسياسة الاجتماعية – على المستوى الوطني – تخضع تقليدياً للسياسة الاقتصادية والقيم الاقتصادية السائدة، ولهذا كان للنقد الذي وجهه العلماء للسياسات الاقتصادية – في أوروبا – دور كبير في ظهور واستخدام مفهوم "الجودة الاجتماعية" باعتباره مفهوماً وظيفياً Functional يُصحح العلاقة غير المتكافئة بين السياسة الاجتماعية والسياسة الاقتصادية.

من ناحية أخرى، فإن تبعية السياسة الاجتماعية للسياسة الاقتصادية كانت مدعومة بظهور الليبرالية الجديدة New- Liberalism في أوروبا خلال التسعينات وتأكيدها على أولوية الأبعاد الاقتصادية (معدلات النمو الاقتصادي – تدفق رؤوس الأموال) بالإضافة إلى العلاقة غير المتكافئة بين العناصر الاقتصادية في النمو الاقتصادي، والعناصر الاجتماعية وبالأخص موضوعات العدالة التوزيعية، مكافحة الفقر، البطالة، تلك الموضوعات التي ترتبط مباشرة بمستويات معيشة المواطنين الأمر الذي ترتب عليه وجود التباين وازدياد عدم المساواة بل وظهور حالات الاستبعاد الاجتماعي. [٩، ص٢١٧]

لقد كان الهدف من ظهور مفهوم "الجودة الاجتماعية" مواجهة "الليبرالية الجديدة" وطرح رؤية جديدة لسياسة اجتماعية تسعى لتعزيز التماسك الاجتماعي Social Cohesion ومكافحة الاستبعاد والإقصاء الاجتماعي Social Exclusion وذلك من خلال وضع نموذج نظري متسق ذي جذور امبيريقية Empirical Grounded يكون أساساً لسياسة اجتماعية شاملة. [٢، ص٣]

د) الدافع الأخلاقي Ethical

يتحدد هذا الدافع في ظهور مفاهيم العدالة الاجتماعية Social Justice والمواطنة الاجتماعية Social Citizenship والاندماج الاجتماعي Social Inclusion، الكرامة الإنسانية Human Dignity، التماسك الاجتماعي Social Cohesion، التضامن الاجتماعي Social Solidarity، الأمن الاجتماعي - الاقتصادي Socio - Economic Security باعتبارها قيماً ومعايير أساسية وذلك في مواجهة الليبرالية الجديدة التي تميل إلى فكرة الاستبعاد والإقصاء

الاجتماعي، تلك الفكرة التي أتت بعواقب ونتائج وخيمة على البلدان والأفراد الأكثر فقراً وضعفاً. [٩، ص٢١٧]

لقد ظهر مفهوم "الجودة الاجتماعية" كمفهوم شامل وكلي لهذه المفاهيم باعتباره وسيلة وطريقة للدفاع عن كل الأسس الأخلاقية من أجل تدعيم وتعزيز وتنمية سياسات تسهم في رفاهية كل المواطنين.

رابعاً: أبعاد الجودة الاجتماعية

أوضحت الصفحات السابقة - إذن - ماهية مفهوم "الجودة الاجتماعية" وطبيعته والعوامل التي أدت إلى بلورته وظهوره. بحيث أصبح ينظر إليه على أنه مدخل لرؤية جديدة وضرورية لتحقيق مجتمع متكامل وعادل ومتماسك.

ولتحقيق "الجودة الاجتماعية" يحدد "بيك ومايسن Beck & Maesen" أربعة عوامل شرطية Conditional Factors اعتبرها "روبي Chui- Man Ruby" "مجموعة استراتيجيات مثالية"، واعتبرها "بيترهيرمان" Peter Hermann" متطلبات وظيفية Functional Prerequisite عامة إذا ما أريد تحقيق الجودة الاجتماعية، واعتبرها "دافيد فيليبس David Phillips" الجوانب الداخلية للجودة الاجتماعية ليتم النظر إليها باعتبارها أبعاد Dimensions "الجودة الاجتماعية"، وهذه العوامل – كما حددها "بيك ومايسن" – هي الأمن الاجتماعي والاقتصادي، والاندماج الاجتماعي، والتمكين الاجتماعي، وأخيراً التماسك الاجتماعي - يلخصها الشكل رقم (١) - وسوف نعرض تفصيلاً في الصفحات التالية لهذه الأبعاد.

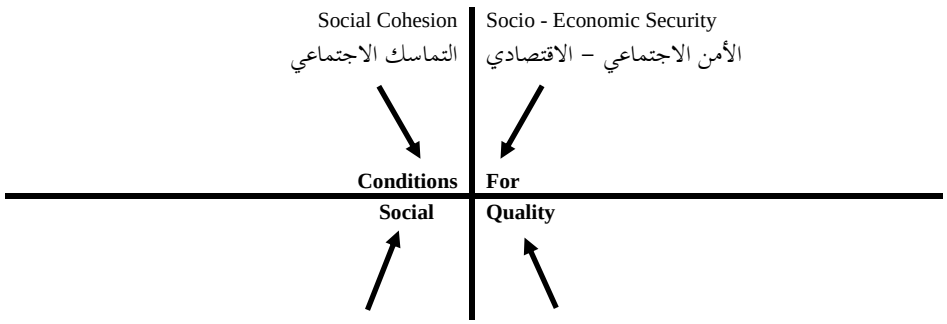

Social Inclusion	Social Empowerment
الاندماج الاجتماعي	التمكين الاجتماعي

الشكل رقم (١). يوضح أبعاد الجودة الاجتماعية. [١١، ص١٢].

أ) الأمن الاجتماعي – الاقتصادي Socio - Economic Security

يشير هذا البعد إلى المدى الذي يستطيع خلاله حصول أفراد المجتمع على الموارد المادية، ويملكون الطريقة التي تشبع به الحاجات الأساسية لهم، والمرتبطة بوجودهم اليومي والتي يتم تحديدها من خلال البناءات والنظم المتباينة المسئولة عن تحقيق ذلك. ويشمل هذا البعد مجموعة عناصر مثل: الحماية من الفقر Protection Against Poverty والبطالة Unemployment والتشرد Homelessness والرعاية الصحية Health Care والدخل Income، وكل الأشكال الأخرى للحرمان المادي Material Deprivation. [٧، ص٣]

وفي هذا الإطار يميز "بيك" Beck بين نوعين من التدابير لتحقيق الأمن الاجتماعي – الاقتصادي: **الأول:** تدابير تضمن الأمن الوجودي Existential Security وهي أساس الحياة اليومية مثل (الدخل – الحماية الاجتماعية – الصحة – العمل – أمن الغذاء – أمن الحرية الداخلية – أمن البيئة). **الثاني:** تدابير تدعم فرص الحياة Life Chance للأفراد داخل المجتمع وتوسيع فرص الاختيارات أمامهم ليستطيعوا الاختيار من بينها. [٤، ص٣٤١]

إن تحقيق مستوى عال للجودة الاجتماعية داخل المجتمع لا يمكن دون تحقيق مستوى للأمن الاجتماعي والاقتصادي يواجه الحد الأدنى للمتطلبات الأساسية Basic Minimum Requirements لتحقيق "المواطنة الاجتماعية" Social Citizenship على حد تعبير "مارشال T. Marshall". [٧، ص٤] ولذلك فالأمن الاجتماعي – الاقتصادي يُعد أكثر أبعاد الجودة الاجتماعية صراحة، فمستوى الأمن الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع يعد مؤشراً مفيداً لاهتمام المجتمع بإفراده من ناحية، ومن ناحية أخرى فالمجتمع الذي يوفر أمناً اجتماعياً واقتصادياً يزداد تقدماً.

ب) الاندماج الاجتماعي Social Inclusion

يعد "الاندماج الاجتماعي" من أهم وأكثر الأبعاد ارتباطاً بالجودة الاجتماعية لأنه يرتبط وبشكل رئيسي بقضايا المواطنة Citizenship* والانتماء Belonging، فالمجتمع الذي تضعف فيه فرص الاندماج لا يملك الموارد اللازمة لتحقيق الرفاهية والجودة الاجتماعية.

ويشير "الاندماج الاجتماعي" في هذا السياق إلى "المدى الذي يكون فيه أفراد المجتمع متكاملين ومندمجين في النظم الاجتماعية المتباينة التي تنظم الحياة اليومية".

والواقع أن أي مناقشة "للاندماج الاجتماعي" لا يمكن أن تتم بدون مناقشة مفهوم "الاستبعاد الاجتماعي" Social Exclusion حيث يعد الأخير مناقضاً لمفهوم "الاندماج الاجتماعي" *.

وبوجه عام ينظر إلى الاستبعاد / الإقصاء الاجتماعي على أنه "عملية يتم من خلالها إقصاء / استبعاد الأفراد والجماعات بشكل جزئي أو كلي من المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، والتي ترتبط بحقوق المواطنة". [١٢]

وعليه، يمكن تعريف "الاندماج الاجتماعي" باعتباره "عملية نظامية مجتمعية تستهدف إدماج الأفراد والجماعات – المستبعدة – في المشاركة الكاملة والمتساوية في الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية للمجتمع". تلك العملية من شأنها توليد الشعور بالانتماء وزيادة الشعور بالمساواة الاجتماعية لدى السكان المستبعدين.

وإذا كان الاستبعاد / الإقصاء الاجتماعي يشير إلى إنكار لحقوق الاجتماعية للمواطنة، فإن الاندماج الاجتماعي يرتبط أساساً بأسس المساواة والجودة وأسبابها البنائية. فهو، إذن، بعد يكفل تحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية Social Equity، فموضوعه الرئيسي هو المواطنة Citizenship. [٤، ص٣٤٦]

إن اندماج جميع أفراد المجتمع– كما يشير دافيد فيليبس– D. phillips يعتمد أساساً على قوة المجتمع، وهذا من شأنه أن يدعم المجتمع ذاته، فالمجتمع الذي لديه مستوى عال من الاندماج الاجتماعي الداخلي يملك

مستوى جودة اجتماعية مرتفعة، وبالعكس إذا كان أفراد المجتمع غير مندمجين بشكل كبير في مجتمعهم، فإن هذا يؤدي بالمجتمع إلى وجود حالات التمييز Discrimination والاستبعاد الاجتماعي Social Exclusion. [٧، ص٨]

وتتحدد مؤشرات الاندماج الاجتماعي في مجموعة من المجالات الرئيسية والفرعية التي تشمل حقوق المواطنة، وسوق العمل، والخدمات، والشبكات الاجتماعية. (الملاحق جدول ج).

ج) التمكين الاجتماعي Social Empowerment

يُشار إلى "التمكين" - في إطار مفهوم الجودة الاجتماعية – باعتباره أحد الوسائل والغايات في آنٍ واحد، حيث يشير "التمكين" إلى الوسائل والعمليات التي تجعل الأفراد قادرين على المشاركة الفعالة والتأثير الفعال على بيئتهم الاجتماعية والفيزيقية.

ومفهوم "التمكين" Empowerment من المفاهيم التي اكتسبت أهمية متزايدة منذ مطلع التسعينات من القرن العشرين لا سيما مع تصاعد التيارات الليبرالية، بحيث أصبح هدفاً في حد ذاته. فمفهوم التمكين يقوم أساساً على فكرة أساسية هي القضاء على كافة أشكال عدم المساواة، وضمان الفرص المتكافئة للأفراد. [١٣، ص٩]

لقد تعددت وتباينت التعريفات المقدمة لمفهوم "التمكين" بتباين النظر إليه، فالبعض ينظر إليه كأداة Tool، والبعض الآخر ينظر إليه باعتباره عملية Process، والبعض الثالث ينظر إليه كهدف أو غاية End أو إستراتيجية Strategy.

فيعرف "جون برومان" Johon Brohman" التمكين بأنه "عملية مساعدة الأفراد والجماعات التي لا تملك مقدرة على المشاركة الكاملة في الحياة وذلك بتدعيم القدرات الكامنة لديهم أو التي يمكن إيجادها للحصول على الفرص المتاحة لهم في زيادة وعيهم بمصالحهم وإدراكهم لأنفسهم". [١٤، ص٣٧٥] فهو – كما يشير فريدمان J. Friedmann - "عملية تستهدف تقوية وتدعيم مقدرة الأفراد الفقراء من أجل تحقيق أهدافهم وتدعيم ثقتهم الذاتية Self - Reliance. [١٥]

ويعرفه "بيترسون" Andraw Petrson بأنه "عملية اجتماعية يستطيع الأفراد من خلالها التحكم في حياتهم في سياق بيئتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتغيرة من أجل تحسين جودة الحياة Quality Of Life، وتحقيق المساواة Equity. [١٦، ص٥٣٣]

أما "فورست" D. Forest فيعرف التمكين بأنه "تحقيق الكفاءة والمقدرة الإنسانية Human Competencies and Capacity من أجل المشاركة الكاملة في العمليات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية...". [١٧، ص ص٩٣ - ١٠٧] وهذا ما أدى بـ "مايو" Mayo و"كريج" Craig إلى اعتبار التمكين أداة Tool من أجل التحول الديمقراطي Democratic Transformation.

ويعرف "بيك ومايسن" W. Beck and Maesen "التمكين" في إطار الجودة الاجتماعية بأنه "مساعدة الأفراد على تطوير قدراتهم بشكل يستطيعون معه السيطرة على حياتهم الخاصة ويدعم قدرتهم على العمل والتفاعل وبالتالي ضمان كرامة الإنسان" . [٤، ص٢٤٣]

إن "التمكين" بهذا المعنى عملية اجتماعية متعددة الأبعاد Multidimension تهدف إلى مساعدة الأفراد والمواطنين، وتعزز قوتهم من أجل السيطرة والتحكم في الجوانب المتباينة لحياتهم الخاصة، والاستفادة من الفرص المتاحة بما يعني زيادة نطاق الاختيار الإنساني. وهذا ما أدى "آلان والكر" A. Walker إلى التأكيد على أن "التمكين" يذهب إلى أبعد من المشاركة في النظام السياسي ليركز على المقدرة الكامنة للأفراد والمعرفة والمهارات والخبرة، وإلى أي حد يتحقق هذا داخل المجتمع. [٩، ص٢١٣]

وفي هذا الإطار، يميز "بيتر هيرمان" Peter Hermann بين نوعين من التمكين "التمكين داخل النسق" Empowerment Within The System باعتباره خاصية وظيفية Functional Property تعبر عن التنمية الشخصية Personal Development. أما النوع الثاني هو "التمكين فيما وراء النسق" Empowerment Beyond The System ويتحدد في ضوء الالتزام الفعال ويشمل العلاقة الجدلية بين التنمية الشخصية والتنمية المجتمعية. [٣، ص١٨٥]

من ناحية أخرى يميز "جوتيرز" Gutierrez بين ثلاثة مستويات للتمكين: الأول: المستوى الميكرو Micro – Level ويشير إلى التمكين باعتباره تنمية للفرد من أجل زيادة قدرته وتحكمه في بيئته دون تغير في الترتيبات البنائية. أما المستوى الثاني "ماكرو" Macro ويحدد "التمكين" باعتباره عملية لزيادة القوة السياسية الجمعية Collective Political Empowerment. أما المستوى الثالث يجمع بين المستويين السابقين، حيث يتحدد التمكين في ضوء هذا المستوى في كيف تسهم عملية تمكين الفرد في زيادة قدرة الجماعة في أداء وظائفها لأعضائها. [١٨، ص٢١٠] ولهذا يشير "بيترهيرمان" إلى أن عملية التمكين في إطار الجودة الاجتماعية تحقق عدة أهداف، التمكين الشخصي Personal Empowerment، والتمكين الاجتماعي Social Empowerment. [٣، ص١٨٥]

إن تحقيق أقصى درجة للجودة الاجتماعية الداخلية يتحقق ويتطلب، كما يشير "وولكوك" M. WoolCock من خلال نوعين من التمكين هما: تمكين سلبي Passive Empowerment وغالباً ما يتم من خلال التكامل الاجتماعي Social Integration داخل المجتمع من خلال البناءات والشبكات المعيارية، وتمكين فعال Active Empowerment يرتبط بشكل قوي بالعضوية والمشاركة الإيجابية في المجتمع. [١٩، ص١٧٢]

هذا، ويمكن قياس التمكين الاجتماعي من خلال مجموعة من المجالات الرئيسية والفرعية، والمؤشرات التي تشمل إمكانية الحراك الوظيفي، وإتاحة المعلومات، وتطبيق المعرفة، دعم النظم السياسية والاقتصادية، الخدمات التي تدعم الاستقلال الاجتماعي (الملاحق جدول د).

د) التماسك الاجتماعي Social Cohesion

بداية نؤكد على أن التماسك الاجتماعي والجودة الاجتماعية يمكن النظر إليهما باعتبارهما مفاهيم متبادلة التأثير، إذ ينظر إلى التماسك الاجتماعي على أنه أحد أبعاد الجودة الاجتماعية. من ناحية أخرى، فإن تحقيق الجودة الاجتماعية يعد أحد العوامل التي تؤثر في مستوى التماسك الاجتماعي.

إن "التماسك الاجتماعي" Social Cohesion "كمفهوم لـه تـاريخ طويل ومعقد في الفكر الاجتماعي، فمنذ القرن التاسع عشر بدأ اهتمام علماء الاجتماع في التركيز على مشكلات تحديد القوى الاجتماعية Social Forces والنظم والقيم التي تجعل المجتمع أكثر وحدة. وظهر هذا الاهتمام داخل التـراث السوسـيولوجي مـن خـلال أفكـار "فرديناند تـونيز" F. Tonnies وتمييزه بين المجتمع Gemeinschaft حيث يتحدد التماسك من خلال الأسرة وجماعة الرفاق وبين المجتمع Gesellschaft حيث تلعب السلطة والبناءات الرسمية دوراً فـي تكامـل المجتمـع. كـذلك نجـد هـذا الاهتمـام "بالتماسـك الاجتماعي" في أعمال "أميل دوركام" E. Durkheim وتمييزه بين "التضامن العضـوي" Organic Solidarity و"التضـامن الآلـي" Mechanical Solidarity. ففي "التضـامن الآلـي"، الـذي يسـود غالبيـة المجتمعـات قبـل الصـناعية Pre-industrial، فـإن القـيم المشـتركة Common Values والمعتقـدات والخبـرات تساعد الناس على تحقيق التعاون Cooperation بشكلٍ نـاجح. أمـا "التضـامن العضـوي" والـذي يميـز المجتمعـات الصـناعية، فـإن التماسك يعتمـد علـى الخبـرات الأخلاقيـة Moral والتوقعـات الموجـودة. وحـديثاً "ظهـر الاهتمـام بقضية "التماسك الاجتماعي" أيضاً في أعمال "تالكوت بارسونز" Talcott Parsons وفكرتـه عـن "التكامـل المعيـاري" Normative Integration. فالتعقيـد العالي الذي يميز "النسق الاجتماعي" Social System الحديث تتم المحافظـة عليه من خـلال انصـهار Internalization الأفراد وارتبـاطهم Attachment بقيم معيارية مشتركة Common Normative Values. [١٠، ص٣] فأقصـى درجـات الاتفـاق القيمـي Value Concession المستمدة مـن المعـايير والقيم المرغوبـة تعبـر عـن درجـة التماسـك Cohesion التـي تـربط أفـراد المجتمـع بوحـدة عضوية تسهم في التكامل وتحقيق الاستقرار. [٢٠، ص٣٥]

والواقع، أنـه علـى الـرغم مـن التقدم الـذي حدث فـي تنـاول وتحديد طبيعة التماسك الاجتماعي، فلا يزال هنـاك تبـاين كبيـر وعـدم اتفـاق بـين العلمـاء علـى تحديـد معنـى محـدد للتماسـك الاجتمـاعي، لـيس فقـط علـى مستوى التـراث الأكـاديمي ولكـن أيضـاً فـي استخدامه داخـل نظـم معرفيـة متباينة Discipline. وفي هذا الإطار يشير "تشان" إلى أن مصطلح التماسك الاجتمـاعي يسـتخدم بطـريقتين؛ الأولـى باعتبـاره تركيبـاً تحليليـاً يفسـر

التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. أما الطريقة الثانية فيتم استخدامه في سياق السياسة الاجتماعية. [٢١، ص١٠٩] حيث أصبح مفهوم "التماسك الاجتماعي" في الآونة الأخيرة يستخدم بشكل كبير بين علماء التنمية والسياسة الاجتماعية باعتباره هدفاً رئيساً لخطاب Discourse السياسة الاجتماعية في كثير من البلدان باعتباره أداة أو وسيلة للتغلب على حالات التباين وعدم المساواة وحالات الاستبعاد الاجتماعي وضعف الانتماء والمشاركة. فالمجتمع الأكثر تماسكاً يكون أكثر قدرة على مواجهة التحديات التي تنتج من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية. فالمستويات المرتفعة للتماسك الاجتماعي تؤدي إلى "التجانس" Homogeneity وإلى شعور قوي بالانتماء Belonging والتضامن Solidarity والدعم المتبادل Mutual Support. أما المستويات المنخفضة للتماسك يمكن أن تؤدي إلى التشرذم والتفكك، بل وتشجع على التنوع والتعددية. ولذلك فإن تعزيز وتدعيم التماسك الاجتماعي يؤدي مباشرة إلى فرص لتمكين المجتمعات وبالتالي تحقيق مستويات جودة اجتماعية مرتفعة. [٧، ص ص ٦-٨]

وباستعراض التراث الخاص بتعريفات التماسك الاجتماعي، فإنه يمكن التمييز بين مجموعتين من التعريفات؛ المجموعة الأولى تشير إلى التماسك الاجتماعي على أنه "عمليات تساعد في بناء شعور عام بالانتماء للمجتمع". أما المجموعة الثانية تعبر عن مدخل إستاتيكي حيث تشير للتماسك الاجتماعي على أن "حالة State تهتم بالتفاعلات التي تتم بين أعضاء المجتمع. [٢٢، ص٢٩٠]

فالتماسك الاجتماعي – كما يعرفه "جونسون" Jane Jenson – مفهوم يستخدم لوصف العمليات Process أكثر من كونه ظرفاً أو غاية، حيث ينظر إلى التماسك الاجتماعي على أنه "يتضمن شعوراً بالتعهد والالتزام" Commentate ورغبة وقدرة في العيش معاً في تناغم Harmony وانسجام. [٢٣، ص٣]

أما "تشان" J. Chan فيعرف "التماسك الاجتماعي" باعتباره "حالة تركز على التفاعلات الأفقية Horizontal والرأسية Vertical التي تتم بين

أعضاء المجتمع تؤدي إلى توليد الشعور بالانتماء والثقة Trust والاستعداد والرغبة في المشاركة. [٢٢، ص٣]

أما المجلس الكندي Canadian Council للتنمية الاجتماعية فيعرف "التماسك الاجتماعي" على أنه "عملية مستمرة تهدف إلى تنمية مجتمع له قيم وتحديات مشتركة مع وجود فرص متساوية داخلة بالاعتماد على الشعور بالثقة المتبادلة Mutual Trust بين كل أفراد المجتمع". [٢٤] في حين يعرفه "مايكل توي" Michael Toye بأنه "الحالة الكلية للروابط الاجتماعية داخل أي مجتمع صغير كان أم كبيراً". [٢٥، ص٢]

إن ما نود الإشارة إليه هنا هو أن: "الاهتمام الواسع بقضية التماسك الاجتماعي في علاقتها بالجودة الاجتماعية" في الآونة الأخيرة جاء نتيجة لتأثيرات العولمة Stabilization وما نتج عنها من قضايا ارتبطت بالاستبعاد الاجتماعي Social Exclusion وقضايا التمييز Discrimination والتباين Inequality داخل المجتمع. [٢٦، ص٣]

والواقع أنه على الرغم من أن التماسك الاجتماعي "هو سمة للوحدة الاجتماعية" تتحدد مركزيته Centrality داخل أبعاد الجودة الاجتماعية باعتباره مفهوماً / مجازياً يعبر عن "اللاصق" Glue الذي يربط أفراد المجتمع ويحقق التضامن المجتمعي Societal Solidarity، فهو مفهوم محوري ورئيسي في الحياة الاجتماعية باعتباره أساساً للهويات الجمعية فمستوى التماسك الاجتماعي الملائم يعد أحد العوامل التي تساعد المواطن على "الوجود" باعتباره كائناً اجتماعياً، [٢٧، ص١٧] إلا أن هذا المفهوم – التماسك الاجتماعي – تتم صياغته الآن باعتباره يتخطى فكرة الروابط الاجتماعية Social Ties إلى الاهتمام به كأحد مجالات السياسة الاجتماعية والجودة الاجتماعية التي تهتم بقضايا التباين والتمييز وعدم الاندماج والاستبعاد وغيرها من المشكلات الاجتماعية.

ولهذا، فقد تم التركيز على التماسك الاجتماعي – في الآونة الأخيرة – كمفهوم رئيسي في مواجهة التهديدات الاجتماعية Social Threats وخاصةً المرتبطة بالاستبعاد الاجتماعي، وفقد الحقوق Rights Deficit، والمواطنة الاجتماعية Social Citizenship. [٢٨، ص٩٠] الأمر الذي جعل

التماسك الاجتماعي يرتبط بفكرة "التضامن" المتجسدة Embodied في الأنظمة المتباينة للحماية الاجتماعية. [٢٩، ص٣] حيث ينظر إلى التماسك الاجتماعي في إطار الجودة الاجتماعية باعتباره مقابلاً لعدد من المفاهيم التي ترتبط بخطاب السياسة الاجتماعية مثل: الاندماج الاجتماعي، والاستبعاد الاجتماعي، والفقر. هذا الأمر جعل "بيرجر – شميدت" Berger – Schmitt يرى التماسك الاجتماعي باعتباره خاصية للمجتمع وأحد جوانب جودة المجتمعات [٣٠].

وعليه فإن أكثر التعريفات للتماسك الاجتماعي استخداماً في هذا الإطار ذلك التعريف الذي قدمه "جوديس ماكسويل" Judith Maxwell، حيث يعرف التماسك الاجتماعي بأنه "عملية بناء مجتمع ذي قيم مشتركة من شأنها المساهمة في خفض التباين في الدخل والثروة داخل المجتمع بما يولد لدى الأفراد شعور بارتباطهم Engage بالمجتمع، بل ويساعدهم في مواجهة التحديات المشتركة باعتبارهم أعضاء في نفس المجتمع". [٣١، ص١٢]

إن مفهوم التماسك الاجتماعي بهذا المعنى – إذن– هو مفهوم متعدد الأبعاد Multi Dimensions حيث يشير إلى أنواع متباينة من الظواهر الاجتماعية، بل ويشمل ثلاثة أبعاد هي: البعد الأول العلاقات والروابط الاجتماعية Social Relations، ويشير هذا البعد إلى درجة التفاعل الإيجابي بين أفراد المجتمع. أما البعد الثاني هو "الاندماج الاجتماعي" Social Inclusion والذي يشمل اندماج أو مشاركة الأفراد في النظم الاجتماعية والسياسية، والاقتصادية، ويشمل أيضاً شعور أفراد المجتمع بالانتماء للمجتمع. أما البعد الثالث فهو المساواة الاجتماعية Social Equity، والذي يشير إلى مستوى التباين في الظروف المادية (دخل – صحة – تعليم – نوعية الحياة) وفرص الحياة Life Chance المتاحة. فالتماسك الاجتماعي بهذا المعنى اعتبره "مارشال" T. H Marshall شرطاً لتحقيق المساواة Equality وأيضاً المواطنة الاجتماعية Social Citizenship.

وخلال السنوات الأخيرة أصبح التماسك الاجتماعي تتم مناقشته في علاقته بمفهوم رأس المال الاجتماعي Social Capital الذي يعد أحد متطلبات التماسك الاجتماعي بحيث أصبح ينظر إلى رأس المال

الاجتماعي على أنه مرادف Synonymous للتماسك الاجتماعي. فالتماسك الاجتماعي يتطلب مستويات عالية من التفاعل الاجتماعي والتعاون المتبادل بين المواطنين والجماعات، والتنظيمات وذلك من خلال الثقة المتبادلة Mutual Trust. حيث يعرف رأس المال الاجتماعي في هذا الشأن على أنه "شبكات اجتماعية Social Networks تتميز بقيم ومعايير مشتركة تسهل التعاون بين الجماعات" ويشير أيضاً إلى النظم والعلاقات والمعايير التي تشكل نوعية وكم التفاعل الاجتماعي داخل المجتمع، بحيث أصبح ينظر إلى رأس المال الاجتماعي باعتباره عاملاً هاماً في تحقيق التماسك الاجتماعي. [٢٨، ص٩٤]

وعليه، يمكن النظر إلى التماسك الاجتماعي في إطار الجودة الاجتماعية باعتباره مفهوماً – كما يشير "هوبنهاين" Martin Hopenhagyn – ذا وجهين الأول يتحدد بالنظم والبناءات التي تسهل الاندماج الاجتماعي Social Inclusion للأفراد وكل ما من شأنه تقليص حدة التباينات الاجتماعية. أما الوجه الآخر، فيتحدد من خلال دعم القيم التي تجعل الأفراد والجماعات في المجتمع – من خلال الثقة Trust - في النظم والجماعات الأخرى، يشعرون بالتضامن والرغبة في المشاركة في الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية. [٣٢، ص١٧]

هذا ويمكن قياس التماسك الاجتماعي في مجتمع ما من خلال مجموعة من المؤشرات التي تشمل المجالات الرئيسية والفرعية، منها الثقة، والقيم والمعايير التي تدعم الإيثار والتسامح، ورأس المال الاجتماعي المتمثل في الشبكات الاجتماعية، وعضوية التنظيمات وغيرها من المؤشرات التي تدعم وتحقق الهوية والانتماء (الملاحق جدول ب).

وفي هذا الإطار – يحدد كل من "بيوفيز" C.Peauvais و"جنسون" Jenson عدداً من العناصر الرئيسية والمتفاعلة باعتبارها متطلبات تحقيق التماسك الاجتماعي، ومن ثم الجودة الاجتماعية، هذه العناصر هي: [٣٣]

- **قيم عامة وثقافة مدنية**: وهي عبارة عن أسس أخلاقية عامة – أهداف عامة – ميثاق سلوكي وأخلاقي – مشاركة سياسية ودعم النظم السياسية.

- **النظام الاجتماعي وضبط اجتماعي**: وهي عبارة عن ضبط غير رسمي فعال – احترام الاختلاف - تعاون بين أعضاء المجتمع – غياب الصراع والتهديدات التي تواجه النظام الاجتماعي Social Order.
- **تضامن اجتماعي وخفض التباين**: وهي عبارة عن تنمية اجتماعية - إعادة توزيع الفرص العامة- تناغم اقتصادي – حصول على الخدمات وعوائد التنمية بشكل متساو.
- **شبكات اجتماعية ورأس مال اجتماعي**: وهي عبارة عن درجة عالية للتفاعل الاجتماعي داخل المجتمع – اندماج مدني في روابط اجتماعية – ثقة متبادلة.
- **الهوية والارتباط بالمكان**: ويشمل انصهار Intertwining للهوية الشخصية – ارتباط قوي بالمكان.

إن ما نود التأكيد عليه بعد عرض أبعاد الجودة الاجتماعية هو أن هذه العوامل (الأبعاد) الشرطية لا تعمل بشكل فردي، وإنما تتحقق الجودة الاجتماعية من خلال التكامل بين هذه العناصر الأربعة، وإن كانت تعمل بطرق متباينة. فهي عوامل متممة. فالأمن الاجتماعي الاقتصادي – مثلاً - ينظر إليه على أنه يؤثر في الجوانب الثلاثة الأخرى، حيث لا يمكن تحقيق مجتمع "متماسك" يتميز بمستوى عال من الجودة الاجتماعية دون تحقيق مستوى للأمن الاجتماعي والاقتصادي يواجه الحد الأدنى للمتطلبات الأساسية بما يحقق المواطنة الاجتماعية.

الخاتمة

ألقينا الضوء في هذه الدراسة على مفهوم الجودة الاجتماعية باعتباره أحد المفاهيم السوسيولوجية الحديثة التي برزت خلال السنوات الأخيرة في إطار سعي الكثير من المجتمعات إلى تحقيق أقصى درجة ممكنة لجودة الحياة وتحقيق العدالة والمساواة والكرامة الإنسانية، حيث كان الهدف من الدراسة هو تقديم مقاربة مفاهيمية شاملة لماهية وطبيعة

وأهمية وأبعاد مفهوم "الجودة الاجتماعية" والعوامل التي تعد ضرورية لتحقيق ذلك.

وبعد العرض الذي تم داخل الدراسة يمكننا استعراض مجموعة من الاستخلاصات أمكن التوصل إليها توضح لنا أهمية وطبيعة هذا المفهوم نشير إليها فيما يلي:

١-إن مفهوم "الجودة الاجتماعية" يشير إلى المدى الذي تتحقق به "المواطنة" الاجتماعية والسياسية والاقتصادية داخل المجتمع. فالمواطن لكي يكون قادراً على المشاركة الفعالة يجب أن يحصل على مستوى مقبول للأمن الاجتماعي والاقتصادي، وأن تتحقق له خبرة "الاندماج" في النظم الاجتماعية والاقتصادية، وأن يعيش في مجتمع "متماسك" وفق معايير وقيم مشتركة، وأن يكون "ممكناً" ولديه القدرة على تطوير طاقاته.

٢-تأتي أهمية مفهوم "الجودة الاجتماعية" في أنه أعاد التأكيد على البعد "الاجتماعي" كعنصر رئيس لاستراتيجية كلية وشاملة عند وضع أي سياسة اجتماعية، بعيداً عن الأيديولوجية الفردية التي جاءت مرتبطة بالليبرالية الجديدة بحيث أصبح مفهوم "الجودة الاجتماعية" يعبر عن منظور جديد للتنمية الاجتماعية.

٣-من ناحية أخرى، فإن مفهوم "الجودة الاجتماعية" يقدم رؤية Vision جديدة للمستقبل باعتباره مفهوماً معيارياً يعبر عن الكيفية التي يتم خلالها تحسين جودة الحياة للأفراد والمجتمع بشكل عام. كما أنه مدخل لرؤية جديدة وضرورية لتحقيق مجتمع متكامل.

٤-ارتبط ظهور مفهوم الجودة الاجتماعية في السنوات الأخيرة بمجموعة من القوى الدافعة ساهمت في التأكيد عليه، ومن بين هذه الدوافع؛ النزعة الفردية التي أتت مرتبطة بالتحول إلى ما بعد الحداثة، إذ ظهر مفهوم الجودة الاجتماعية ليعيد التأكيد على مفهوم "اجتماعي". كذلك عدم كفاية الأدوات والمفاهيم المستخدمة لتحليل وتفسير التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أثرت في الحياة الاجتماعية. فظهر مفهوم الجودة الاجتماعية ليمثل أداة تحليلية ومنهجية يمكن من خلاله تقييم ووضع وصياغة السياسة الاجتماعية في أي مجتمع. كذلك

ظهر مفهوم الجودة الاجتماعية كمفهوم شامل لمفاهيم العدالة الاجتماعية والمواطنة، والتماسك الاجتماعي، والكرامة الإنسانية باعتبارها قيماً أساسية، وأخلاقية تسهم في رفاهية المواطنين، وبناء مجتمع متكامل ومتماسك.

٥-ينطوي مفهوم "الجودة الاجتماعية" على فكرة أساسية هي قدرة المجتمع على إقامة النظم الاجتماعية التي تدعم وتعزز رفاهية مواطنيها بما يسهم في خلق مجتمع صحي يتميز بالعدالة والإنصاف ويحقق الاستدامة ويمنح القدرة على الحياة. "فمجتمع الجودة" – وفقاً لذلك هو "المجتمع الذي "يكفل" مشاركة أعضائه في الحياة الاجتماعية والاقتصادية يملك فيه أعضاؤه الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية باعتبارها عناصر بارزة رئيسية لحقوق المواطنة.

٦-إن مفهوم "الجودة الاجتماعية" بهذا المعنى يمكن أن يكون أساساً لتطوير نظرية اجتماعية متسقة تستند إلى أسس نظرية وأبعاد أمبيريقية يمكن أن تستخدم عند صياغة وتقييم السياسة الاجتماعية.

٧-ينظر إلى مفهوم "الجودة الاجتماعية" على أنه تركيب عقلاني وشامل يصف ويفسر جودة حياة الأفراد داخل المجتمع بأبعادها الفردية والاجتماعية، ولذلك فهو مفهوم يساعدنا في دمج المحكات الذاتية والموضوعية عند قياس جودة المجتمع.

٨-وأخيراً فإن مفهوم "الجودة الاجتماعية" يرتكز على مجموعة متطلبات وشروط ضرورية لتحقيق مجتمع متكامل اجتماعياً يتمتع فيه المواطنون بمستوى معيشي لائق مما يحقق ويدعم الاستدامة.

التوصيات

وفي ضوء الاستخلاصات السابقة توصي الدراسة بمجموعة من الموضوعات الجديرة بالبحث مستقبلاً، والمرتبطة بالجودة الاجتماعية، منها:

١-سياسات تنمية رأس المال البشري وانعكاساتها على تعزيز الجودة الاجتماعية.

٢-السياسة الاجتماعية بين الحد من الاستبعاد الاجتماعي، ودعم التماسك الاجتماعي.
٣-مجتمع الجودة والتماسك الاجتماعي.
٤-التماسك الاجتماعي والمواطنة النشطة.
٥-رأس المال الاجتماعي والجودة الاجتماعية.
٦-وأخيراً الحكم الرشيد والجودة الاجتماعية.

المراجع

[١] Tetsuo Ogawa , The Concept of Social Quality and its implications for Social well-being in Asia (Abstract). Chibo University , Japan , 2006.

[٢] Claire Wallace and Pamela Abbott , Social Quality in Europe , University of Aberdeen , May , 2009.

[٣] Peter Herrmann , Social Quality: Looking For a Global Social Policy , NTU. Social work Review , No. 19, June, 2009.

[٤] W. Beck, L. Van Der Maesen, A. walker (eds.) Social Quality: A vision For Europe, The Hague, London, Kluwer Law international, 2001.

* من الأهمية التمييز – في هذا الإطار – بين الرفاهية الفردية Individual Well - being والرفاهية المجتمعية Societal Well - being فعلى الرغم من الارتباط الوثيق بينهما إلا أن الرفاهية المجتمعية تتحدد من خلال السياق Context – الذي يكون فيه الأفراد قادرين على النمو – أو ما يعرف "ببناء القدرات" The Capability Structure، ويعنى به الفرص التي يوفرها المجتمع لبناء قدرات المواطنين وتمكينهم للاستفادة منها في تحقيق تنمية ذاتية. (W. Beck and Van Der Maesen, op. cit., p. 6 – 7)

[٥] Alan Walker & Laurent Van Der Maesen, Social Quality and Quality of Life, paper For ASPA – Net conference, Copenhagen 13-15 November, 2003.

[٦] D. Gallie & S.C. Paugan, Social precairty and Social Integration, Brussels, European commission, 2003.

[٧] David Phillips, Community Social Quality and social capital, U.K, 2008.

[٨] Chui-Man Ruby & Wai – Kam sam yu , social Quality and the social Harmony Campaigh in Kong Kong. In Development and society , special Issue, Vol 38, No. 2, December, 2009.

* للمزيد حول تلك الدراسات يمكن الرجوع إلى:

Ka Lin and Paul ward (eds.) , Social Quality in Asia and Europe , development and Society , special Issue , vol. 38 , No. 2 , December 2009.

** يعرف عالم الاجتماع الألماني "أولريج بيك" U. Beck في كتابه الشهير"مجتمع المخاطرة Risk society الفردية Individualism بأنها "تحول بنائي في النظم وعلاقات الفرد بالمجتمع. وهذا التحول يسمح لوجود أشكال جديدة للحياة يكون فيها الأفراد متحررين من أدوارهم التقليدية Traditional

(Beck, U, Risk society: Towards a New modernity, London, sage publications, 1992.)

[٩] Alan Walker, The Social Quality Approach: Bridging Asia and Europe, in Development and Society, special Issue, Vol. 38, No. 2 , December 2009.

[١٠] David Phillips and Yitzhak Berman, social cohesion and the sustainability welfare society, 2008.

[١١] Laurent J.G. Van Der Maesen & Allan Walker, indicators of Social Quality: outcomes of the European scientific Quality, Vol. 5, Issue 1 – 2, 2006.

* للمزيد حول مفهوم الاندماج والمواطنة الاجتماعية يمكن الرجوع إلى:

-Serena Liu, Social citizenship in China: continuits and change, in citizenship studies. Routledge Vol. 11, No. 5 , 2007, PP. 465 – 471

وأيضاً:

Michael Lister, "Marshall–ing " social and Political citizenship: Towards a unified conception of citizenship. Oxford, Blackwell publishing, 2005

[١٢] للمزيد حول مفهوم الاندماج والإقصاء الاجتماعي يمكن الرجوع إلى:

Matthew Eray Hayes & Edwards Ben, Social inclusion: origins, concepts and Key themes, Australian Institute of family studies, October, 2008

وأيضاً:

Luke Buckmaster , Thomas Matthew , Social inclusion and Social Citizenship – Towards a truly inclusive Society , Research paper No. 8,23 October , 2009.

وأيضاً: جون هليز وجوليان لوجران: الاستبعاد الاجتماعي محاولة للفهم: ترجمة محمد الجوهري، سلسلة عالم المعرفة، ٣٤٤، الكويت، أكتوبر، ٢٠٠٧م.

[١٣] أماني مسعود، "التمكين" في سلسلة مفاهيم: العدد ٢٢، السنة الثانية، القاهرة ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، ٢٠٠٦.

[١٤] نقلاً عن، منى عطية خليل، شبكة الأمان الاجتماعي وتحسين نوعية حياة الفقراء ، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٩.

[١٥] John Friedmann, Empowerment: The politics of Alternative Development, Cambridge, Blackwell, 1992.

[١٦] N. Andrew Peterson and Joseph Hughey, Social Cohesion and interpersonal empowerment: Gender as Moderate, Health Education Research, Vol. 19, No. 9, 2004.

[١٧] D. Forest, Education and Empowerment: Towards untested Feasibility, Community Development Journal, 34, 1999.

[١٨] L.M. Gutierrez, working with women: An empowerment Perspective, in J. Rothman & others (eds.), In strategies of Communities Intervention, Itasca: F. E Peacock Publisher, 2001.

[١٩] M. Woolcock, Social Capital and economic development : Towards a theoretical synthesis and Policy Framework. Theory and society, 27, 1998.

[٢٠] طلعت إبراهيم لطفي، كمال عبد الحميد الزيات، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، القاهرة، دار غريب للطباعة النشر، ١٩٩٩م، ص ٣٥.

[٢١] Kath Hulse , Wendy stone , social cohesion , Social capital and Social Exclusion: A cross cultural comparison , policy studies , vol. 28 , No. 2 , 2007.

[٢٢] J. Chan and E. Chan, Reconsidering social Cohesion: Developing and Analytical Framework for Empirical Research, in social indicators Research, 75, 2006.

[٢٣] J. Janson, Mapping Social Cohesion: The state of Canadian Research, Ottawa, 1998.

[٢٤] Canadian Council of Social Development, Social Cohesion in Canada: Possible Indicators. Available at: www. CCad. Ca/ pubs/2001/ silsra.

[٢٥] Michael Toye, social cohesion: The Canadian urban Context, Political and social Affairs , October, 2007.

[٢٦] Loris Vergolini, Social Cohesion in Europe: How the Dimensions of inequality affect Social Cohesion: Equalso Mid – Term conference, Berlin, 11 -12 April, 2008.

[٢٧] David Phillips , Social Inclusion , Social Exclusion and Social Cohesion: Tensions in post – industrial world , Sociological studies , 28 October , 2008.

[٢٨] Paul Spoonley & (et. als.) Social Cohesion: A policy and indicator Framework for assessing immigrates and Host outcomes, social policy, Journal of New Zealand, Issue, 24, March, 2005.

[٢٩] M. S. Jeanott, Social Cohesion around the worlds An international comparison of Definitions and issues, strategic Research and Analysis, Canadian Heritage, Ottawa, 2000.

[٣٠] Regina Berger and, schmitt social cohesion as an aspect of the Quality of societies: Concept and Measurnent , EuReporting working paper, No. 14, Centre for survey Research and Methodology (ZUNA) Mannheim, 2000

[٣١] J. Maxwell, social dimensions of economic Growth, Eric, John Hansen Memorial lecture series, Vol. VIII, Albert: university of Albert, 1996.

للمزيد حول تعريفات رأس المال الاجتماعي يمكن الرجوع إلى أعمال كل من:

"جيمس كولمان J. Coleman، وبوتنام Putname وفوكوياما Fukoyama

[٣٢] Mertin Hopen Hayn (et.als). youth and Social Cohesion, In Ibero – America: A Model in the making [Ecla], 2008.

[٣٣] C. Beauvais and J. Jenson, Social Cohesion updating the state of research, conadian Policy Research Network, Canadian Heritage, Ottawa, 2002.

وأيضاً:

- Ray Forrest and Ade Kearns, social cohesion, social capital and the neighbourhood, urban studies, Vol. 38, No. 1, 2001.

* تم الاعتماد في استخلاص هذه المؤشرات للجودة الاجتماعية على:

Laurent J. G. Van der Maesen and Alan walker , Indicators of Social Quality , European Journal of Social Quality , Vol. 5,issue , 1/2, 2006, pp. 17-22.

الملاحق

المؤشرات الامبيريقية للجودة الاجتماعية:

إذا كانت الصفحات السابقة أوضحت طبيعة الجودة الاجتماعية كمفهوم إيجابي يتضمن مجموعة من الأبعاد النظرية تستخدم كمعايير يتم في ضوئها تقييم الأوضاع المعيشية للمواطنين داخل المجتمع ويقدم رؤية للمستقبل، فإن هذا التقييم يتم في ضوء مجموعة من المؤشرات الأمبيريقية Indicators يمكن من خلالها تقييم تلك الأوضاع. وعليه سوف نعرض فيما يلي لهذه المؤشرات على النحو التالي: *

أ) مؤشرات الأمن الاجتماعي والاقتصادي Indicators of Soci- Economic Security

المجالات	المجالات الفرعية	المؤشرات
الموارد المالية	– كفاية الدخل – أمن الدخل	– نسبة الدخل التي تنفق على السكن والصحة والغذاء. – نسبة السكان الذين يتقاضون مبالغ تسمح لهم بالعيش فوق خط الفقر
الإسكان والبيئة	– أمن السكن – ظروف السكن –الظروف البيئية	– نسبة الأفراد الذين يستطيعون المحافظة على منازلهم. – نسبة السكان الذين يعيشون في منازل بدون مرافق وخدمات أساسية. –عدد الأفراد لكل متر مربع داخل الوحدة السكنية (درجة التزاحم). – نسبة الأسر التي تشترك في مسكن واحد مشترك. – نسبة السكان الذين يعيشون في وحدات معيشية تتزايد فيها معدلات التلوث. – معدلات الجريمة لكل ١٠,٠٠٠ من السكان.
الرعاية الصحية	– أمن الصحة – الخدمات الصحية – خدمات الرعاية	– نسبة الأفراد الذين تمت تغطيتهم بالتأمين الصحي–. –عدد الأطباء لكل ١٠,٠٠٠ من السكان. – متوسط المسافة بين المستشفيات (القياس بالدقائق).

المجالات	المجالات الفرعية	المؤشرات
		– متوسط عدد الساعات التي يتم قضائها في الرعاية الصحية (المدفوعة وغير المدفوعة).
العمل	– أمن العمالة – ظروف العمالة	– نسبة قوة العمل التي تعمل بشكل منتظم وبشكل مؤقت (غير منتظم) وعقود. – المدة التي يقضيها الفرد في العمل قبل إنهاء عقد العمل. – نسبة فترة العمل التي تعمل بشكل غير قانوني. – عدد الساعات الأسبوعية للعمالة كاملة الوقت – عدد العمال الذين يعملون ساعات قليلة نتيجة الرضا. – عدد حوادث العمل لكل ١٠٠,٠٠٠ عامل (لكل قطاع).
التعليم	– أمن التعليم – جودة التعليم	– نسبة التلاميذ الذين يتركون التعليم (يتسربون) دون استكمال التعليم الإلزامي. – نسبة الطلاب القادرين على إيجاد فرص عمل سواء تم الحصول على المؤهل أم لم يتم الحصول عليه.

ب) مؤشرات التماسك الاجتماعي Indicators of Social Cohesion

المجالات	المجالات الفرعية	المؤشرات
الثقة	– الثقة العامة – الثقة الخاصة	– المدى الذي يكون فيه غالبية الأفراد موثوقاً بهم. – الثقة في: الحكومة– التمثيل الانتخابي – الأحزاب السياسية – النظام القانوني – النظم الدينية – وسائل الإعلام – الخدمة المدنية – الصفقات الاقتصادية. –عدد القضايا الموجودة في ساحات القضاء.
القيم والمعايير	– الإيثار – التسامح – التعاقد الاجتماعي	– التطوع، عدد الساعات الأسبوعية. – التسامح مع الآخرين في المعتقدات والسلوك – تفصيلات أسلوب الحياة . – المعتقدات الخاصة بأسباب الفقر الفردي والبنائي. – تقسيم المهام داخل الوحدة المعاشية بين الذكور

		والإناث. – الاستجابة للقيام بأعمال طوعية للأفراد في أماكن الجوار والمجتمع المحلي.
الشبكات الاجتماعية	– الشبكات	– نسبة العضوية (النشطة – غير النشطة) في التنظيمات الطوعية والاجتماعية والسياسية. – الدعم المقدم من الأسرة والجيران والأصدقاء – نسبة التواصل مع الأصدقاء وزملاء الدراسة
الهوية	– الهوية الإقليمية – الهوية الشخصية	–الشعور بالهوية والانتماء للمجتمع المحلي. –الشعور بالانتماء للأسرة وشبكات القرابة.

ج) مؤشرات الاندماج الاجتماعي Indicators of Social Inclusion

المجالات	المجالات الفرعية	المؤشرات
حقوق المواطنة	–الحقوق الاجتماعية والسياسية – الحقوق المدنية – الشبكات الاقتصادية والسياسية	– نسبة السكان الذين يتمتعون بحقوق المواطنة. – نسبة السكان الذين لهم حق التصويت في الانتخابات. – نسبة السكان الذين يتقاضون معاشاً تقاعدياً (ضمان اجتماعي – أو معاش حكومي). – نسبة السكان الذين لديهم خبرات تمييز. – نسبة جماعات الأقلية المنتخبين أوالمعينين في البرلمان والشركات والمؤسسات الاقتصادية. – نسبة النساء المنتخبين أو المعينين في البرلمان والمؤسسات الاقتصادية.
سوق العمل	– الحصول على العمل	– نسبة البطالة طويلة المدى (١٢شهر فأكثر). – نسبة العمالة الموسمية أو المؤقتة.
الخدمات	– الخدمات الصحية – الإسكان – التعليم	– نسبة السكان الذين يتمتعون بالرعاية الصحية الأولية العامة. – نسبة السكان المشردين.

	– الرعاية الاجتماعية – الخدمات الثقافية	– نسبة الأفراد الذين يكون الشارع مكان إقامتهم. – نسبة السكان المنتظرين (قوائم الانتظام للإسكان الاجتماعي). –معدلات المشاركة المدرسية – معدلات المشاركة في التعليم العالي. – نسبة السكان المحتاجين لخدمات الرعاية. – متوسط انتظار خدمات الرعاية وتشمل رعاية الأطفال. – معدلات المؤسسات الثقافية (العامة والخاصة) لكل ١٠,٠٠٠ من السكان.
الشبكات الاجتماعية	– مشاركة الجيران – الصداقة – حياة الأسرة	–نسبة الاتصال المنتظم مع الجيران. – نسبة الاتصال المنتظم بالأصدقاء. – نسبة الشعور بالوحدة أو العزلة. – دوام الاتصال بالأقارب.

د) مؤشرات التمكين الاجتماعي Indicators of Social Empowerment

المجالات	المجالات الفرعية	المؤشرات
المعرفة	– تطبيق المعرفة – إتاحة المعلومات	– المدى الذي يكون فيه الحراك الاجتماعي معتمداً على المعرفة. – نسبة السكان الأميين. – الحصول على الانترنت. – إتاحة الإعلام الحر.
سوق العمل	–إمكانيات الحراك الوظيفي	– نسبة قوة العمل التي تحصل على تدريب للعمل. – نسبة قوة العمل التي تحصل على تدريب عام وليس تدريب مهارات فقط. –نسبة قوة العمل الفعلية. –نسبة قوة العمل المشاركة في مشروعات داخل العمل.
التعليم		– النسبة المئوية للفرص المتاحة للالتحاق بالتعليم.

		– حجم الميزانية المخصصة للتعليم بأنواعه.
دعم النظم السياسية والاقتصادية	– دعم النظام السياسي – دعم النظام الاقتصادي	– وجود عمليات تشاور ديمقراطية مباشرة. – إتاحة الفرصة المشاركة السياسية. – نسبة الاندماج والمشاركة في صنع القرار الاقتصادي.
الأنشطة الثقافية		– حجم الميزانية المحلية والقومية المخصصة للأنشطة الثقافية. – عدد الجماعات الثقافية المنتظمة. – نسبة الأفراد الذين لديهم خبرة بالعمل في الأنشطة الثقافية.
العلاقات الشخصية	–الخدمات التي تدعم الاستقلال الاجتماعي والفيزيقي –خدمات الدعم الشخصي –دعم التفاعل الشخصي	–حجم الميزانية المخصصة للمعاقين (فيزيقياً – عقلياً) –مستوى رعاية الأطفال قبل وبعد المدرسة. –توافر أماكن للمقابلات الشخصية.

The Theoretical Bases and Empirical Indicators of Social Quality: An Exploratory Study

Dr. Hamdy Aly Ahmed Aly
Assistant Prof. of Sociology – Qassim University

(Received 14/6/1432H; accepted for publication 17/7/1432H)

Abstract. The aim of this study – in terms of Exploratory research Model – is introduce a clear and comprehensive exposition for Nature and importance of social quality as a new sociological concept. Social Quality can be use as analyitical tool and Methodological framework for evaluate of social policy. It introduce a new vision for integrative and cohesive society. It a normative guidline for formulation social policy. It consists of a group of theoretical dimensions and Emperical indicators for description and explanation of Quality of life in a society as all.

This study depended on litereture review for studies , essays and scientific periodicals – as a procedure of exploratory studies – related of social Quality.

Keywords: Social Quality – Social Cohesion – Social Inclusion – Social Empowerment – Socio – Economic Security.